

**دور الحقوق الأساسية في دعاوى حماية المناخ
دراسة تحليلية لقضاء المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية
الصادر بجلسة ٢٤ مارس ٢٠٢١**

**The role of fundamental rights in
climate litigation**

**An analytical study of the judiciary of the
constitution In the session of March 24, 2021**

بجث مقدم الى المؤتمر الدولى السنوى الثانى والعشرون

**الجوانب القانونية والاقتصادية للتغيرات المناخية
Legal and Economic Aspects of Climate Change**

١٩-٢٠ مارس ٢٠٢٣ م

إعداد

المستشار الدكتور
مصطفى صلاح الدين عبد السميع هلال
نائب رئيس مجلس الدولة
Consultant dr. Mustafa Salah El-Din
Abdel Samie Hilal
Vice President of the State Council

الأستاذ الدكتور
ولييد محمد الشناوي
عميد كلية الحقوق بجامعة المنصورة
Prof. Dr. Walid Muhammad
Al-Shennawy
Dean of the Faculty of Law,
Mansoura University

دور الحقوق الأساسية في دعاوى حماية المناخ
دراسة تحليلية لقضاء المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية
الصادر بجلسة ٢٤ مارس ٢٠٢١

ملخص

عززت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية، في حكم حديث لها، مفهوم الحقوق الأساسية في حماية المناخ من جوانب ثلاثة تتمثل في: تحديد عدد هذه الحقوق، وبيان مضمونها، والمدى الزمني لها.

ويستهدف هذا البحث إلقاء الضوء على المنطق الذي استندت عليه المحكمة في قضائها، مع إبراز مدى مساهمة هذا القضاء في تطوير عدد من الحلول القضائية في مجال حماية المناخ العابر للحدود.

وذلك من خلال تحليل أهم الجزئيات التي وردت بخصوص ذلك القضاء.

مقدمة

تمهيد وتقسيم:

فصلت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية⁽¹⁾، في ٢٤ مارس ٢٠٢١، في أربعة طعون دستورية تتعلق بالسياسة الألمانية لحماية المناخ^(٢). ويلاحظ أن المدعين في هذه الدعوى كانوا من القصر والبالغين، وأنهم كانوا يمارسون مهناً مختلفة، ويعيشون في ظل أنظمة قانونية مختلفة. وإن كان يلاحظ أيضاً أن أغلبهم كان يعيش في ألمانيا، وبعضهم يعيش في بنجلاديش ونيبال. وقد تمسك هؤلاء المدعون بأنهم يعانون بالفعل من موجات ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والفيضانات الناشئة عن تغير المناخ، وأن هذه الآثار ستزداد وتيرتها في المستقبل، وقد انضمت اثنتان من الجمعيات البيئية للمدعين الأفراد في هذه الدعوى.

وجاءت الدعوى المشار إليها طعناً على القانون الألماني لحماية المناخ the German Climate Protection Act 2019 (CPA) الصادر في عام ٢٠١٩. وقد صدر هذا القانون متضمناً تحديداً لخطة ومسارات تخفيض انبعاثات الغازات المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري.

(1) German Federal Constitutional Court (BVerfG).

(2) BVerfG 24 March 2021, 1 BvR 2656/18, 1 BvR 78/20, 1 BvR 96/20, 1 BvR 288/20 ('the BVerfG judgment'). The Court published an English translation of most of the reasons, see https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Entscheidungen/EN/2021/03/rs20210324_1bvr265618en.html accessed 22 September 2021.

ويلاحظ أن المحكمة قد فصلت أسباب حكمها في هذه الدعوى في حكم مطول، حيث أولت المحكمة عناية خاصة بشرح المفهوم القانوني الجديد المقترح من جانبها، للحقوق الأساسية ذات الأثر المتداخل زمنياً *fundamental rights having an intertemporal advance effect*، حيث قضت في الدعوى بعدم دستورية القانون سالف الذكر جزئياً، تأسيساً على ما انتهت إليه من عدم التناسب بين مراعاة حقوق الأجيال الحالية والأجيال القادمة^(١) فيما قدمه القانون محل الطعن من معالجة بشأن خفض الانبعاثات المشار إليها.

ولأهمية قضاء المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية سالف الذكر، وما آثاره وكرس له من مبادئ في مجال دعوى حماية المناخ، وما لفت إليه من واجب الهيئات التشريعية في أن تضع نصب أعينها مصالح وحقوق الأجيال القادمة عند وضع الحلول الآنية والمستقبلية في سبيل إنفاذ الالتزامات الدولية لحكوماتها، عند تقنين الحلول ووضع الخطط التشريعية في خصوص خفض الانبعاثات المتسببة في تغير المناخ.

(١) "الأجيال القادمة" هي الأجيال التي لم تولد بعد *Unborn Generations*، وقد ظهر أول نص دولي يتحدث عن الأجيال القادمة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، وكرست عدد من الدساتير العالمية والعربية لحقوق الأجيال القادمة، كما ورد مصطلح (الأجيال القادمة) في الدستور المصري لعام ٢٠١٤، ويعد من أهم أسس الهندسة الدستورية تحديد العلاقة ما بين حقوق الجيل الحالي والأجيال القادمة، من أجل تحقيق العدالة بين الأجيال، وفي ضوء اعتراف الدستور المصري لعام ٢٠١٤ بحقوق الأجيال القادمة؛ فيترتب على ذلك ضرورة مراعاة العدالة في التشريع بالنسبة للأجيال القادمة، فلا يجوز تحميل الأجيال القادمة بأعباء غير طبيعية، أو غير متناسبة من استفادتهم من التشريع، فيجب أن يوازن التشريع بين الحقوق التي يقررها لمصلحة الأجيال القادمة والأعباء التي يفرضها على الأجيال القادمة (في تفصيل ذلك - راجع: د/ محمد إبراهيم إبراهيم عوضين الأدهم، الحماية الدستورية لحقوق الأجيال القادمة، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢).

وسنحاول أن نتناول في هذا البحث بالتحليل الأسس التي قام عليها الحكم محل الدراسة سواء فيما يتعلق بمفهومه لشرط المصلحة عند قبوله لهذه الدعوى، أم بصدد الأساس الذي أقام عليه قضاءه بعدم الدستورية الجزئية لقانون حماية المناخ الألماني، وذلك في (مبحث ثاني) ، حيث سنخصص لفهم هذا المبحث (المبحث الأول) الذي سنستعرض من خلاله خلفيات الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم .

وبناءً على ما تقدم، سنتناول هذا البحث في مبحثين متتاليين:

المبحث الأول: خلفيات حكم المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية بعدم دستورية قانون تغير المناخ جزئياً.

المبحث الثاني: أهم الأسس والمبادئ التي جاءت بحكم المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية محل البحث.

المبحث الأول

خلفيات حكم المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية

بعدم دستورية قانون تغير المناخ جزئياً

من المعلوم أن قانون تغير المناخ الفيدرالي الألماني The German Federal Climate Change Act قد دخل حيز النفاذ في نهاية عام ٢٠١٩. وقد تضمن هذا القانون تحديد أهداف ملزمة تتعلق، بتغير المناخ.

والهدف الصريح لهذا القانون في نسخته الأصلية- والتي كانت محلاً للطعن أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية وهي النسخة المشار إليها هنا- هي تحقيق الأهداف الوطنية والأوروبية المتعلقة بالمناخ، والمستندة على الالتزامات النابعة من اتفاقية باريس^(١)، والالتزام السياسي لألمانيا في اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ في ٢٠١٩ بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠^(١).

(١) اتفاق باريس لتغير المناخ: نظراً لأن تغير المناخ هو حالة طوارئ عالمية تتجاوز الحدود الوطنية. ولأنها قضية تتطلب حلاً منسقة على جميع المستويات وتعاوناً دولياً لمساعدة الدول على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون، ويهدف مواجهة هذه المشكلة وما نجم عنها من آثاره السلبية، فقد تبنت ١٩٧ دولة اتفاق باريس في مؤتمر الأطراف ٢١ في باريس في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥. وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام، ويهدف إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين منويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى ١,٥ درجة. ويتضمن الاتفاق التزامات من جميع الدول لخفض انبعاثاتها والعمل معاً للتكيف مع آثار تغير المناخ، وتدعو الدول إلى تعزيز التزاماتها بمرور الوقت. ويوفر الاتفاق طريقاً للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية في جهود التخفيف من حدة المناخ والتكيف معها مع إنشاء إطار للرصد والإبلاغ الشفافين عن الأهداف المناخية للدول. ويوفر اتفاق باريس إطاراً دائماً يوجه الجهد العالمي لعقود قادمة. ويمثل اتفاق باريس بداية تحول نحو عالم منخفض الكربون - ولا زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وبعد

حيث تلزم اتفاقية باريس - التي تعد ألمانيا طرفاً فيها- الدول بسن وإنفاذ أحكام محددة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، بهدف الحد من الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل من ٢ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. بحيث يترك اتفاق باريس تفاصيل كيفية تحقيق كل المتطلبات المذكورة أعلاه لكل دولة طرف.

وقد صدر قانون تغير المناخ الفيدرالي الألماني لعام ٢٠١٩ متضمناً مسار وخطة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بمستويات عام ٢٠١٩. ومع ذلك، لم يقدم قانون تغير المناخ لعام ٢٠١٩ سوى معدل التخفيض بنسبة ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ولا توجد مسارات محددة لكيفية استمرار ألمانيا في خفض الانبعاثات بعد عام ٢٠٣٠، وبدلاً من ذلك، تركت خطة خفض الانبعاثات بعد عام ٢٠٣٠ مفتوحة ، بحيث يتم تحديدها بأوامر تنفيذية في وقت لاحق. بعد عام ٢٠٣٠، وبذلك يكون هذا القانون قد أغفل تقديم رؤية واضحة لمسارات ومعدلات خفض الانبعاثات بعد عام ٢٠٣٠.

واعترضاً على هذا التشريع، فقد قام عدد من الأفراد والجمعيات البيئية- بما في ذلك عدد من الأفراد المقيمين خارج ألمانيا- برفع دعاوى بعدم الدستورية في مواجهة قانون تغير المناخ الألماني أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية.

تنفيذ الاتفاق أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأنه يوفر خارطة طريق للإجراءات المناخية التي من شأنها تقليل الانبعاثات وبناء القدرة على الصمود مع تغير المناخ

[https://www.un.org/ar/climatechange/paris-agreement.](https://www.un.org/ar/climatechange/paris-agreement)

(1) Bundes-Klimaschutzgesetz vom 12. Dezember 2019 (BGBl. I S. 2513).

وقد استند المدعون في طعونهم على القانون المذكور إلى عدد من الحجج، من أهمها أن هذا القانون يتضمن انتهاكاً لحقوقهم الأساسية، ولا يتضمن تخفيضاً لميزانيات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بدرجة كافية **violated their fundamental rights and was unconstitutional because it was insufficient in reducing greenhouse gas emissions** ، كما أنه يفتقر إلى خطة مفصلة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما من شأنه أن يلقي بعبء مكافحة تغير المناخ على الأجيال القادمة. وعلى وجه التحديد، ادعى المدعون حدوث انتهاكات لواجبات الحماية الناشئة عن الحقوق الأساسية، مثل الحق في الحرية؛ والحق في مستقبل يتفق مع كرامة الإنسان؛ والحق في الحد الأدنى من مستوى المعيشة الإيكولوجي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدعوى المشار إليها أنقأ يطلق عليها في ألمانيا الطعن الدستوري أو الشكوى الدستورية⁽¹⁾ **constitutional complaint**. وهذا الإجراء

(1) تعرف الشكوى الدستورية: بأنها طريق يكفل للأفراد الوصول للعدالة الدستورية انتصافاً من أعمال السلطات العامة الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، طالما حادت أحدهم عن الشرعية الدستورية أو انتهكت أي من الحقوق الدستورية للمدعي، بحيث تسمح هذه الآلية للفرد (المدعي) بمقاضاة أعمال السلطات الثلاث أمام جهة الرقابة على الدستورية بصورة مباشرة، لفحص مدى شرعية العمل الصادر عن أي منهم، من الناحية الدستورية، ويأتي هذا الطريق على خلاف طريق تحريك دعوى الرقابة الدستورية التي يعرفها النظام القانوني المصري (الدفع والإحالة) ، إذ يفترض لتحريك الدعوى الدستورية وجود نزاع قضائي حتى يمكن تحريك الدعوى الدستورية، فضلاً عن أن الرقابة التي يكفلها هذا الطريق تقتصر على رقابة دستورية القوانين واللوائح، دون أعمال باقي السلطات الأخرى، في حين أن الشكوى الدستورية سالفة الذكر لا تفترض ذلك، وإنما فقط تشترط وجود انتهاك للشرعية الدستورية أو مساس بالحقوق الدستورية التي كفلها الدستور، وأن يكون المدعي قد استنفذ حيل ذلك كافة سبل الانتصاف المتاحة، ورغم ذلك ظل الانتهاك قائماً. ومن الأنظمة القانونية المطبقة لهذه الآلية بالإضافة إلى ألمانيا، كل من أسبانيا والنمسا وروسيا والمجر والمكسيك وتركيا....(راجع- د/أحمد عيسى أبو الغيط جوهر، الدعوى الدستورية الفردية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢، ص ٥).

متاح، سواء بالنسبة للأشخاص الطبيعية، أو الأشخاص المعنوية من أجل تأكيد حماية حقوقهم الأساسية في مواجهة الدولة⁽¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الدعاوى يشكل طريقاً استثنائياً للإنصاف القضائي منفصل تماماً عن طرق الاستئناف العادية أمام المحاكم العادية. ولا يمكن سلوك هذا الطريق الاستثنائي إلا بعد استنفاد كل وسائل الانتصاف الأخرى، وأن يكون الحق المنتهك أو المعتدي عليه من الحقوق الدستورية الأساسية المشار إليها في الدستور⁽²⁾. ويلاحظ أن هذا الطريق الاستثنائي يلجأ إليه الأفراد عادة لحماية حقوقهم الدستورية الأساسية بعد استنفاد كل وسائل الطعن الأخرى. وفي سياق نظر هذه الطعون، تتمتع المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية عند نظر مثل هذه الطعون بسلطة إعلان عدم دستورية القانون- ومن ثم إبطاله- أو طلب تعديلات عليه من جانب المشرع. وقرارات المحكمة هنا نهائية وملزمة لكل سلطات الدولة الدستورية وللمحاكم ولجميع السلطات العامة الأخرى.

(1) Art. 93(1) no. 4a and b GG. 'GG' denotes articles of the German Constitution - 'Grundgesetz', current version and official reference at "<https://www.gesetze-im-internet.de/gg/BJNR000010949.html>" accessed 23 March 2022.

(2) Klaus Schlaich and Stefan Koriath, Das Bundesverfassungsgericht: Stellung, Verfahren, Entscheidungen (11th edn, Beck, 2019) 168.

المبحث الثاني

أهم الأسس والمبادئ

التي جاءت بحكم المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية محل البحث

تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية كانت قد قامت بضم الدعاوى المرفوعة من أطراف عدة بعدم دستورية قانون تغير المناخ Climate Change Act ، في دعوى واحدة، وقد أصدرت حكمها فيها بالإجماع⁽¹⁾.

حيث أعلنت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية- في حكمها الصادر في ٢٤ مارس ٢٠٢١ بشأن قانون تغير المناخ Climate Change Act- أن هذا القانون غير دستوري جزئياً، وذلك لأنه لا يحمي الحقوق الأساسية بدرجة كافية not sufficiently protect fundamental rights. على الرغم من أنها كانت قد أيدت هدف القانون المتمثل في تحقيق الحياد المناخي climate neutrality بحلول عام ٢٠٥٠ وميزانيات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري حتى عام ٢٠٣٠، حيث رأت المحكمة بالرغم من ذلك أن هذا القانون ينطوي على انتهاك للحقوق الأساسية بالنسبة للفترة بعد عام ٢٠٣٠، وذلك في ضوء أن ميزانيات الانبعاثات حتى ٢٠٣٠ ستستلزم ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر صرامة بعد عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق الحياد المناخي. وهو ما من شأنه أن يكشف عن أن قانون تغير المناخ الألماني قد فشل في

(1) BVerfG, order of 24 March 2021, -1 BvR 2656/18 and others, http://www.bverfg.de/e/rs20210324_1_bvr265618.html accessed 23 March 2022. The decision is formally an order and not a judgement, because there was no oral hearing, § 25 BVerfGG.

تبني معالجة مسبقة أو مقدمة (مستقبلية) لكيفية تأثير هذه الإجراءات على الحريات الفردية
The Climate Change Act failed to sufficiently address in
.advance how this would affect individual freedoms

وقد تضمن الحكم فقرات عدة مكثفة عن الأساس العلمي والخلفية السياسية لتغير المناخ⁽¹⁾. ومع ذلك، يلاحظ أن هذه القضية لا تتعلق بتقييم لسياسة تغير المناخ الألمانية بصفة عامة. ولكنها بالأحرى تتركز حصراً في بحث ما إذا كان قانون تغير المناخ الألماني ينطوي على انتهاك للحقوق الأساسية المكرسة دستورياً من عدمه، حيث قامت المحكمة بفحص هذا الأمر مبينةً منطقتها الذي أقامت عليه حكمها، بعد فحص مسألة مدى قبول الدعوى.

وبناء عليه نتناول في هذا المبحث المطالبين التاليين :

المطلب الأول: مدى توافر شرط المصلحة لقبول الدعوى.

المطلب الثاني: الأساس الذي أقامت عليه المحكمة قضائها بعدم الدستورية.

المطلب الأول

مدى توافر شرط المصلحة لقبول الدعوى

في خصوص ضرورة توافر شرط المصلحة لقبول الدعوى، تجدر الإشارة إلى أن القانون الألماني يشترط لاعتبار أن المدعى له مصلحة في رفع الدعوى أن يكون

(1)See the English press release at <https://www.bundesverfassungsgericht.de> accessed 23 March 2022.

المدعى قد تأثر تأثراً شخصياً وحالاً ومباشراً⁽¹⁾. ومن الواضح أن هذه الشروط المشددة تستهدف تفادي السيل الجارف من دعاوى أو طعون عدم الدستورية في مواجهة التشريعات مما قد يعوق المحاكم عن أداء دورها. ومن ثم، يشترط لإمكان سلوك هذا الطريق الاستثنائي أن يكون القانون قد وُضع موضع التطبيق بواسطة إجراءات إدارية، وفوق ذلك، يجب أن يثبت الطاعن أنه قد استنفد سبل الانتصاف الأخرى *that other remedies have been exhausted*، وفيما يتعلق بالأشخاص الذين يعيشون خارج ألمانيا، يجب عليهم أن يبينوا أنهم مشمولون بنطاق الحماية الذي تكفله الحقوق الأساسية الألمانية.

وفي هذه القضية، قبلت المحكمة الادعاء بأن الحقوق الأساسية يمكن أن تكون قد تعرضت للانتهاك من ناحية⁽²⁾.

أولاً: أن الحقوق الأساسية تنطوي، إلى حدّ ما، على التزام إيجابي من جانب الدولة بحماية هذه الحقوق. ويبدو أن قانون حماية المناخ الألماني من وجهة نظر المحكمة لم يحقق هذا الالتزام بدرجة كافية، وذلك لأن تحفيزات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري حتى عام ٢٠٣٠ مازالت تسمح بحدوث تغير في المناخ إلى درجة ما يمكن أن تعرض لحقوق الطاعنين الأساسية في الصحة والملكية⁽³⁾. ويبدو أن هذا الخطر يجد أساساً له في القانون ذاته،

(1) "complainant' must be individually, presently and directly affected in order to have legal standing to bring the case", Lothar Michael and Martin Morlock, *Crundrechte* (7th edn, Nomos 2020) 446-450.

(2) Volker Epping, Sebastian Lenz and Philipp Leydecker, *Grundrechte* (9th edn, Springer 2021) 103-106.

(3) Admissibility requires that a violation 'appears possible'.

ولذلك فإن الطاعنين قد تأثروا تأثراً شخصياً وحالاً ومباشراً. وإن كان ذلك، لا ينطبق على الفترة بعد ٢٠٣٠، وذلك لأن القانون يفوض تحديد ميزانيات تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لأداة تشريعية.

ثانياً: خلصت المحكمة إلى أن الانبعاثات التي يسمح بها قانون تغير المناخ الألماني حتى عام ٢٠٣٠ تتطلب بالضرورة اتخاذ إجراءات تخفيض أكثر صرامة في الفترة بعد عام ٢٠٣٠ وذلك لإمكان تحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠. ولذلك، قبلت المحكمة فكرة أن قانون تغير المناخ يحدد مسبقاً، إلى حد ما، القيود المستقبلية على الحقوق الأساسية. ولما كان الطاعنون يمكن أن يكونوا مازالوا على قيد الحياة بعد عام ٢٠٣٠، فإنهم سيكونون متأثرين تأثراً شخصياً ومباشراً وحالاً (وذلك باستثناء الطاعنين الذين يقيمون في خارج إقليم الدولة الألمانية)^(١). ومن ثم، خلصت المحكمة إلى توافر شروط قبول الدعوى في حق الطاعنين، وذلك لوجود احتمال انتهاك لحقوقهم الأساسية، وإن كان ليس بمقدورهم مباشرة الدعوى نيابة عن الأشخاص الذين لم يُولدوا بعد أو الأجيال المستقبلية *unborn persons or future generations*^(٢). وينطبق ذات المنطق على الواجب الدستوري للدولة بحماية البيئة *the state's constitutional duty to protect the environment* المكرس في المادة (٢٠ - A) من الدستور الألماني، حيث

(1) BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 97-107.

(2) BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 109.

(3) Article 20A [Protection of Natural Resources]

“The state, also in its responsibility for future generations , protects the natural foundations of life and the animals in the framework of the

=

لا يعد هذا الالتزام الواقع على عاتق الدولة حقاً ذاتياً أساسياً قابلاً للإنفاذ أمام القضاء بواسطة الأفراد **which is not an individually enforceable fundamental right**⁽¹⁾. ومع ذلك، فإن هذا الالتزام أو الواجب يؤدي دوراً مهماً في تقييم حجج المدعين.

ويلاحظ أن المحكمة لم تشأ أن تقطع بموقف محدد من مسألة ما إذا كان هناك حق دستوري في "حد أدنى إيكولوجي للعيش" **right to an ecological minimum standard of living**، أو "حق في مستقبل إنساني" **a 'right to a humane future'**، وذلك لأنه سيكون من الصعب إثبات تعرض مثل هذه الحقوق للانتهاك في أي قضية. وفوق ذلك، فإن هناك العديد من الحقوق الأساسية الأخرى التي تحمي بالفعل "الحد الأدنى من المعايير الإيكولوجية التي تعد أساسية للحقوق الأساسية"⁽²⁾.

وعليه، خلصت المحكمة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تتمثل فيما يلي:

- أولاً: فيما يتعلق بمتطلب إثبات وجود "اهتمام" أو قلق أو مصلحة "حالة" **'present' concern**، فقد قررت المحكمة أن مثل هذا القلق يتسع ليشمل

=
constitutional order, by legislation and, according to law and justice, by executive and judiciary".

المادة ٢٠. [حماية المقومات الطبيعية للحياة وحماية الحيوانات]
"مع الأخذ في الاعتبار مسئوليتها تجاه الأجيال القادمة، فإنه يجب على الدولة حماية الأسس الطبيعية للحياة والحيوانات من خلال التشريع، وبما يتفق مع القانون والعدالة بواسطة النشاطين التنفيذي والقضائي، وفي إطار النظام الدستوري".

(1) BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 112.

(2) BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 113-114.

"القلق" "المستقبلي" future concern عندما يكون متوقعًا تأثره بسلاسل من العلاقات السببية التي لا تنفصم عراها irreversible causal chains مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسموح بها في ظل "قانون حماية المناخ".

- ثانيًا: وفيما يتعلق بمتطلب إثبات قلق أو مصلحة "شخصية" 'personal' concern، فقد قدرت المحكمة أن مثل هذا المتطلب يمكن أن يكون متوافراً عندما يكون هناك أكثر من شخص قد تعرضوا للتأثير More than one person is affected⁽¹⁾.

- ثالثًا: وأخيرًا، فيما يتعلق بمتطلب إثبات قلق أو مصلحة "مباشرة" 'direct' concern، فقد رأت المحكمة إلى أن من غير الضروري التوقف كثيرًا عند تحديد الإجراءات المطعون عليها مادام أنه يمكن إثبات أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مسموح بها في ظل قانون حماية المناخ.

وأخيرًا، خلصت المحكمة إلى قبول الدعوى المرفوعة من الطاعنين الأفراد. وفي المقابل، رفضت المحكمة قبول الدعوى المرفوعة من الجمعيات البيئية، وذلك استنادًا إلى أن القانون الألماني- بما في ذلك الدستور الألماني وقانون المحكمة الدستورية الألمانية- لا يجيز الدعوى الجماعية a class action⁽²⁾.

(1) ibid [110], [131].

(2) وفي الواقع، فإن هذا التوجه محل نظر، في ضوء أن ثمة فارق بين الدعوى التي ترفعها جمعية (بحسبانها شخص واحد "معنوي")، وتلك "الدعاوى الجماعية" التي ترفع من عدة أشخاص، واللذين قد يربطهم رابط منطقي يلجئهم إلى سلوك الطريق القضائي معاً، فتكون دعواهم مقبولة، وقد لا يربطهم رابط منطقي، فتكون دعواهم غير مقبولة لجماعيتها، وذلك حفاظاً على حسن سير العدالة.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الفرنسي قد انتهى بعد تطور طويل- إلى الاعتراف صراحة للجمعيات بالصفة في رفع دعوى المسؤولية في مواجهة من يتسبب في إحداث ضرر مباشر أو غير مباشر =

ويرى البعض أن إنكار "شرط المصلحة في الدعوى" بالنسبة للجمعيات البيئية في الطعون الدستورية- على نحو ما أشارت إلى ذلك المحكمة- يمكن تأسيسه على الطابع الموضوعي للالتزام بالمحافظة على "الشروط الطبيعية للحياة الإنسانية" *the natural conditions of human life*، كما هو مشار إليه في المادة (٢٠- A) من الدستور الألماني. ولكن، يمكن القول إن الإصرار على وجهة النظر هذه يفعل فكرة أن الدعوى الجماعية *class actions* تسعى لحماية حق جماعي *a collective right*. وكبديل لذلك، كان يمكن للمدعين أن يستندوا على الحق في الصحة كأساس لدعواهم. وبالمثل، كان يمكن للمحكمة أن ترفض هذا التأسيس أيضاً، وذلك لأن الحق في الصحة يتطلب أيضاً تعرض المدعي "لضرر شخصي" *personal involvement*. ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى أن الحقوق الأساسية- يمكن إثارتها أو التمسك بها- وفقاً للفقرة (٣) من المادة (١٩) من الدستور الألماني- بواسطة الأشخاص المعنوية شريطة أن تكون الحقوق المثارة قابلة للتطبيق، بحسب طبيعتها عليهم. وتبعاً لذلك، فقد تأكد أن الحقوق الاقتصادية- مثل الحق في مزاولة المهنة- قابلة بحكم طبيعتها للتطبيق على الشركات. فلماذا إذن يجب إنكار إمكان تطبيق الحق في الصحة الإنسانية على الجمعيات البيئية. فإذا كان صحيحاً أن الجمعية كبناء قانوني لا تعاني من الضرر البيئي، فهل البناء القانوني للشركة يخترع ويخطط ويضع ويتاجر في المنتجات والخدمات؟! ومن ثم، يجب أن يكون هناك معاملة متساوية للأشخاص

=
مباشر للمصالح الجماعية المندرجة ضمن ما تدافع عنه الجمعية، كما أن التشريعات الأمريكية المختلفة قد منحت الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تلوث البيئة الحق في إقامة دعوى المسؤولية، ضد مرتكبي الأنشطة الضارة بالبيئة (راجع - د/ أحمد كامل خليل أحمد، دعاوى المصلحة العامة في مجال حماية البيئة، دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١، ص ١٤٥ و١٥٦).

القانونية الممثلة للجماعات، سواء أكانت هذه الجماعات ممثلة في أعضاء الشركات أو في أعضاء الجمعيات.

المطلب الثاني

الأساس الذي أقامت عليه المحكمة قضائها بعدم الدستورية

في سبيل تقييم مدى دستورية قانون تغير المناخ الألماني سالف الذكر، ومدى صحة إدعاءات المدعين بخصوص مدى دستوريته، استعرضت المحكمة مدى وجود انتهاك للواجب الدستوري للدولة بحماية البيئة المقرر بالمادة (٢٠- A) من الدستور الألماني من جانب ذلك القانون، أو انتهاك لواجب الحماية الإيجابية للحقوق الأساسية في الوقت الحالي، حيث انتهت إلى عدم وجود مثل هذه الانتهاكات، ومن ثم عدم وجود مخالفة دستورية للمادة (٢٠- A) سالفة الذكر، وعلى الرغم من ذلك، رأت المحكمة الدستورية أن في إغفال القانون لتحديد وتنظيم قدر الانبعاثات المستقبلية بعد عام ٢٠٣٠، ما من شأنه أن يشير إلى أن التخفف في شأن تحديد مقدار الانبعاثات الحالية حتى ٢٠٣٠، ما ينبئ بأن التحديدات المستقبلية لهذه الانبعاثات ستكون بشكل وبقدر أكثر صرامة، بما قد يخل بمبدأ التناسب بين حقوق الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية في حقها في استخدام الوقود الأحفوري، وقد أقرت بالقيمة الدستورية لهذا المبدأ، ولو لم ينص عليه الدستور الألماني، وهو ما على أساسه أقامت قضائها بعدم الدستورية الجزئية لهذا القانون.

ولبيان الأسس التي قام عليها هذا القضاء، نعرض للفروع التالية:

الفرع الأول: عدم وجود انتهاك لواجب الحماية الإيجابية للحقوق الأساسية.

الفرع الثاني: عدم وجود انتهاك للواجب الدستوري بحماية البيئة.

الفرع الثالث: انتهاك مبدأ التناسب عند التنظيم المستقبلي للحقوق الأساسية.

الفرع الأول

عدم وجود انتهاك لواجب الحماية الإيجابية للحقوق الأساسية

فيما يتعلق بالحجج الموضوعية التي تمسك بها الطاعنون، بدأت المحكمة بعرض ما إذا كانت الدولة قد انتهكت واجبتها في أن تعمل بطريقة إيجابية لحماية الحقوق الأساسية ذات الصلة: وهي الحق الدستوري في المياه والتكامل الجسدي والحق في الملكية.

حيث يقع على الدولة واجب دستوري في أن تعمل بطريقة إيجابية لحماية الحياة والصحة والملكية من المخاطر والتأثيرات الناشئة عن تغير المناخ، وذلك من خلال تبني إجراءات تكيف تمكن من الحد من آثار تغير المناخ.

ولما كانت ألمانيا ليس بمقدورها أن توقف، بمجهودها المنفرد تغير المناخ، فإنه يقع عليها واجب السعي للتوصل إلى حل لمشكلة تغير المناخ على المستوى الدولي. وإن كانت المحكمة قد قررت صراحة أن هذا الطلب لا يشكل حقاً أساسياً للأجيال القادمة. ومعنى ذلك، أنه على الرغم من أن الدولة ملزمة بصفة عامة بحماية الأجيال القادمة أيضاً، فإن هذه الأجيال لا تعد من أصحاب الحقوق من منظور الدستور، ومن ثم ليس لهم مصلحة أو لا يتوافر في حقهم شروط قبول الدعوى - لإنفاذ هذه الحقوق. وفي المقابل، يقع على الدولة واجب حماية الحقوق الأساسية لهؤلاء الذين على قيد الحياة في الوقت الحاضر وأثناء حياتهم.

ومن جهة نظر المحكمة، فإن قانون تغير المناخ لا يتضمن انتهاكاً للحقوق الأساسية تأسيساً على تقصيره في تحقيق واجب الدولة في حماية المدعين، وذلك لأن الدولة تتمتع بهامش واسع من السلطة التقديرية في هذا المجال. حيث أن هذا الواجب يمكن أن يتعرض للانتهاك فقط إذا كانت الدولة قد بقيت غير نشطة ولم تتخذ أي إجراءات أو أن إجراءاتها لم تكن ملائمة بصورة كاملة أو أن هذه الإجراءات قد قصرت بصورة كبيرة عن تحقيق أهدافها.

وأشارت المحكمة صراحة إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الدولة يمكن أن تكون غير ملائمة بصورة كاملة- ومن ثم تكون الدولة قد فشلت في الوفاء بواجبها الدستوري في الحماية- إذا كانت الدولة لم تستهدف الوصول إلى الحياد المناخي. وقد نجح قانون تغير المناخ في اجتياز هذا الاختبار، وذلك بثبوت استهداف القانون لتحقيق هدف اتفاقية باريس المتعلقة بتغير المناخ، والتي تستهدف تقييد تغير المناخ بتقليل ارتفاع درجة الحرارة. كما أن القانون يستهدف تحقيق الحياد المناخي بتقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سنوياً حتى عام ٢٠٣٠، والتي يجب تقليصها أكثر بعد هذه الفترة.

ولزيادة الأمر إيضاحاً، نعرض لاستعراض قضاء المحكمة بخصوص واجب الحماية الإيجابية للدولة لكل من الحق في الصحة والحق في الملكية، وذلك كما يلي :
أولاً- الحق في الصحة :

وفقاً للرأي السائد في الفقه الألماني، فإن الحق في الصحة يُكيف باعتباره يشكل التزاماً سلبياً *status negativus* علي عاتق الدولة⁽¹⁾. ويوجب هذا الالتزام

(1) The distinction between *status negativus* and *positivus* goes back to the German constitutional lawyer Georg Jellinek, *Das System der*

علي الدولة أن تمتنع عن التدخل في الصحة الإنسانية. ومع ذلك، يلاحظ أن المحكمة قد ركزت هنا على البعد الإيجابي *the duty of status positivus* لهذا الواجب، أي على الحق في الصحة باعتباره واجباً إيجابياً على عاتق الدولة.

وفي سياق سعي المحكمة لتحليل الحق في الصحة، فقد ألمحت إلى وجود مستويات طموحة من الواجبات التي يرتبها هذا الحق على عاتق الدولة، بما في ذلك وجوب التزام الدولة بالمساهمة في تخفيف آثار التغير المناخي واتخاذ إجراءات من شأنها أن تعزز القدرة على التكيف مع هذه الآثار⁽¹⁾.

وخلصت المحكمة من هذا التحليل إلى أن هذا الواجب الأخير يغطي، ليس فقط الأجيال الحالية، ولكن أيضاً الأجيال المستقبلية. وإن كان يلاحظ أن واجب تغطية الأجيال المستقبلية يكفل حماية بالمعنى الموضوعي فقط *an objective sense*، أي لا يمنح هذا الأجيال حقوقاً ذاتية *subjective rights*⁽²⁾.

ومع الأخذ في الاعتبار أن ألمانيا لا تسهم سوى بقدر محدود في الجهود العالمية لمعالجة آثار التغير المناخي، فقد خلصت المحكمة إلى أنه يقع على عاتق الدولة الألمانية واجب للانخراط في الأنشطة الدولية لمواجهة آثار التغير المناخي⁽³⁾.

=
o'ffentlichen Rechte (JCB Mohr/Paul Siebeck 1892). While Jellinek applied the status positivus only to rights to the observance of ordinary laws (109–29), the BVerfG upgraded it to the level of fundamental rights that may trigger better legislation. See (for environmental cases)

BVerfG 8 August 1978, 2 BvL 8/77, BVerfGE 49, 89, 141–42.

(1) BVerfG judgment (n 1) [144].

(2) *ibid* [146].

(3) *ibid* [149].

ومع ذلك، يلاحظ أن المحكمة قد منحت الدولة سلطة تقديرية واسعة broad discretion فيما يتعلق بكيفية حماية صحة الإنسان. وقد بررت المحكمة مسلكها هذا بأنها تواترت على تبني رقابة مقيدة في سياق رقابتها على الالتزامات الإيجابية للدولة مقارنة برقابتها على الالتزامات السلبية⁽¹⁾. وبصورة أكثر تحديداً، خلصت المحكمة إلى عدم وجود انتهاك لواجب حماية صحة الإنسان إلا في الحالات الأربع التالية: إذا لم تكن الدولة قد اتخذت إجراءً علي الإطلاق، أو إذا كان الإجراء المتخذ غير ملائم بصورة ظاهرة، أو غير كاف بصورة كاملة، أو إذا كان الإجراء يقصر عن تحقيق غرض الحماية المستهدف⁽²⁾.

وبعد تحليل الإجراءات التي يتضمنها قانون تغير المناخ الألماني، خلصت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية إلى أن هذه الإجراءات ليست غير ملائمة بصورة ظاهرة ولا غير كافية بصورة كاملة، وذلك لأن هذه الإجراءات ترسم مساراً مهماً لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. أما فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت هذه الإجراءات تقصر، مع ذلك، عن المتطلبات الضرورية لحماية الحق في الصحة، فقد انتهت المحكمة إلى تقرير أنه مما يدخل في إطار السلطة التقديرية للدولة أن تختار من بين الأهداف التي حددتها اتفاقية باريس The Court found it within the state's discretion to opt for the Paris targets of well below 2_C, and preferably 1.5_C⁽³⁾.

(1) ibid [152].

(2) ibid.

(3) Ibid [159]–[162].

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد وجدت المحكمة أن التزام الدولة بحماية حق الإنسان في الصحة أضيق في مداه من التزامها بحماية المناخ بصفة عامة. ويمكن تفسير ذلك بأن التزام الدولة بحماية المناخ- الذي يتأسس على الفقرة (٩) من المادة (٢٠) من الدستور الألماني- يتسع ليشمل التزامها بحماية البيئة على اتساع مفهومها بصفة عامة، الأمر الذي يستلزم اتخاذ الدولة لإجراءات أكثر تشددًا من تلك اللازمة لحماية حق الإنسان في الصحة بصفة عامة. وبصفة خاصة، بينت المحكمة أن الصحة الإنسانية يمكن كفالة الحماية لها من خلال تبني استراتيجيات تكيف ملائمة مثل تعيين مسارات للهواء الطلق، وضمان وجود مساحات خضراء في المدن، واتخاذ إجراءات لمنع الفيضانات في أحواض الأنهار، والحماية من الأمطار الشديدة^(١).

ثانياً – الحق في الملكية:

تبنت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية ذات نمط التحليل السابق الإشارة إليه فيما يتعلق بالالتزامات الإيجابية للدولة في سياق الحق في الملكية. ومن ثم، اعترفت المحكمة بأن المصالح، المرتبطة بالإنتاج الزراعي والملكيات العقارية، يمكن أن تلحق بها أضرار نتيجة الفيضانات وارتفاع مستوى البحار، أي نتيجة ظواهر طبيعية مرتبطة بالتغير المناخي. واستطردت المحكمة مبينة أن هناك مجتمعات كاملة يمكن أن تكون عرضة لخطر فقدان الأراضي التي تستقر فيها وتمارس عليها أنشطتها المختلفة. ولكن نظرًا لحالة عدم اليقين بشأن التوقعات المستقبلية، وكذلك إمكانية تبني الدولة لعدد من إجراءات التكيف، فلم تجد المحكمة مخالفة من جانب الدولة لالتزاماتها المتعلقة بكفالة الحق في الملكية^(٢).

(1) Ibid [163]–[164].

(2) Ibid [171]–[172]

الفرع الثاني

عدم وجود انتهاك للواجب الدستوري بحماية البيئة^(١)

تجدر الإشارة إلى أن الأساس الثاني من أسس الطعن التي استند إليها المدعون يتمثل في القول بوجود انتهاك محتمل للمادة (٢٠ - A) من الدستور الألماني التي تفرض على الدولة واجباً بحماية البيئة *a duty on the state to protect the environment*، والتي يجرى نصها على النحو التالي:

"مع الأخذ في الاعتبار مسئوليتها تجاه الأجيال القادمة، فإنه يجب على الدولة حماية الأسس الطبيعية للحياة والحيوانات من خلال التشريع، وبما يتفق مع القانون والعدالة بواسطة النشاطين التنفيذي والقضائي، وفي إطار النظام الدستوري"^(٢).

(١) تجدر الإشارة في خصوص مسألة "واجب الدولة الدستوري لحماية البيئة": أن الدستور المصري المعدل (الحالي) لعام ٢٠١٤ كرس لحق الإنسان في البيئة، حيث نصت المادة (٤٦) منه على أن " لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها". وهذا النص - بحق - هو نص متوازن، حيث أنه في علاجه لحق الإنسان في البيئة، اشتمل على نقطتين في آن واحد، وهما "الحقوق التي يكفلها الدستور"، و"الواجبات التي يفرضها"، في مجال البيئة. كما تكمن أهمية هذا النص، في تقريره صراحة لواجب الدولة بحماية البيئة والحفاظ عليها، بحيث إذا ما أخلت الدولة بهذا الدور أو امتنعت عن القيام به، كان إخلالها هذا أو امتناعها أمراً غير مشروع، وذلك عندما جاء بهذا النص أن " وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها" (راجع: د/ مصطفى صلاح الدين عبد السميع هلال، واجب الدولة في حماية السكنية العامة ومكافحة التلوث الضوضائي، دراسة تحليلية مقارنة بين القانون المصري والقانون الفرنسي، بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية، مجلس النواب، مملكة البحرين، العدد الرابع، ٢٠٢١، ص ٣٢٧).

(2) Mindful also of its responsibility towards future generations, the state shall protect the natural foundations of life and animals by legislation and, in accordance with law and justice, by executive and

ويلاحظ أن المادة السابقة لا تقرر سوى هدف دستوري، وليس حقاً أساسياً قابلاً للإنفاذ بواسطة الأفراد أمام المحاكم *merely a constitutional objective* ('Staatszielbestimmung') and not an individually enforceable *fundamental right*. وهذا الاتجاه يتسق مع الرأي الغالب في الفقه الألماني^(١). ومن ثم، فإن قانون تغير المناخ الألماني لم ينتهك هذا النص أيضاً. ذلك أن المواد من ١ - ٢٠ من الدستور الألماني تكرر حقوقاً أساسية، بينما المادة (٢٠ - A) من الدستور لا تقرر سوى هدف دستوري.

ومع ذلك، يلاحظ أن المحكمة قد أوردت عدداً من الملاحظات المهمة بشأن الأهمية القانونية للمادة (٢٠ - A) من الدستور الألماني: حيث فسرت المحكمة هذه المادة باعتبارها تنطوي على "واجب ضمني باتخاذ نشاط يتعلق بالمناخ" يفرض واجباً دستورياً على الدولة بأن تحقق الحياد المناخي، وذلك لأن التغير المناخي لا رجعة فيه^(٢).

واستناداً إلى التفسير السابق، فإن المادة (٢٠ - A) تعد قابلة للإنفاذ أمام القضاء، وتتضمن تقييداً للسلطة التقديرية السياسية بشأن اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات تتعلق بحماية البيئة *justiciable and limits political discretion with regard to whether or not to take measures to protect the*

judicial action, all within the framework of the constitutional order'.

(1) Wolfgang Kahl and Klaus Ferdinand Garditz, *Umweltrecht* (11th edn, Beck 2019) 60-61.

(2) "obligation to take climate action' that imposes a constitutional duty on the state to achieve climate neutrality, because climate change is irreversible", BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, Para 198.

environment. ومن ثم، يقع على الدولة واجب اتخاذ مثل هذه الإجراءات، حتى ولو كان من شأن اتخاذها تقييد الحقوق الأساسية في نهاية المطاف: ومن المهم هنا الإشارة إلى أن هذا الواجب الصريح "باتخاذ نشاط يتعلق بالمناخ" ليس له أولوية على الحقوق الدستورية الأخرى، ولكن يجب موازنة هذا الواجب مع تلك الحقوق. وإن كان يلاحظ أنه كلما زادت وتيرة تغير المناخ كلما زادت الأهمية القانونية الواجب إعطاؤها لواجب اتخاذ نشاط يتعلق بالمناخ في مواجهة الحقوق الأخرى، في إطار عملية الموازنة المشار إليها⁽¹⁾. وتبدو هذه الملاحظة مهمة جداً بالنسبة لجوهر الحكم الذي خلصت إليه المحكمة.

وقد خلصت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية إلى أن المشرع لم يتجاوز هامش السلطة التقديرية التي يتمتع به. ومعنى لك، أن قانون تغير المناخ الألماني- بما يتضمنه من مسار معين لتحديد كمية انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسموح بها- لا ينطوي على انتهاك للمادة (٢٠ - A) من الدستور الألماني التي تفرض التزاماً بالمحافظة على "شروط الحياة الطبيعية" the natural life conditions⁽²⁾. وبعبارة أخرى، فقد وجدت المحكمة أن السماح بكميات كبيرة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الوقت الحاضر، ومن ثم إلقاء عبء على الأجيال المستقبلية فيما يتعلق بقدرتهم على استخدام الطاقة (الوقود الأحفوري) لا يشكل انتهاكاً للمادة (٢٠ - A) من الدستور الألماني، وإن شكل إخلالاً بمبدأ التناسب ذي القيمة الدستورية كما سنوضحه في (الفرع الثالث).

(1) BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, Para 185. 20.

(2) ibid [223]-[237].

الفرع الثالث

انتهاك مبدأ التناسب عند التنظيم المستقبلي للحقوق الأساسية

تقدم القول أن المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية انتهت إلى أن قانون تغير المناخ الألماني في نسخته الأصلية غير دستوري جزئياً. ذلك أنه إذا كان هذا القانون قد حقق واجب الدولة الإيجابي بحماية البيئة من نتائج تغير المناخ the state's duty to actively protect fundamental rights from the consequences of climate change⁽¹⁾، بالنسبة للوقت الحاضر، فإنه توجد ملاحظات أخرى على هذا القانون، ولذلك مضت المحكمة قدماً في فحص هذا القانون، وهذا ما يشكل جوهر قرار المحكمة في هذا الخصوص.

وبناءً على ما سبق، فقد خلصت المحكمة إلى أن قانون تغير المناخ غير دستوري بالقدر الذي فشل فيه في تحقيق حماية كافية للأشخاص في مواجهة التقييد المستقبلي لحقوقهم، هذا التقييد الذي سيكون ضرورياً بقدر تزايد وتيرة تغير المناخ. ومن ثم، كان يجب على الدولة أن تحتوي هذا الخطر الذي قد يجعل الدولة مضطرة لتقييد الحقوق الأساسية للأشخاص في المستقبل على نحو بالغ القسوة، وذلك بالتحديد لأنها لا تمس هذه الحقوق في الوقت الحاضر، وهذا ما أطلقت عليه المحكمة الأثر المقيد مقدماً على الحقوق الأساسية "advance restrictive effect on

(1) Both climate change and measures addressing climate change can infringe fundamental rights, cf. Felix Ekardt and Franziska Heg, 'Bundesverfassungsgericht, Neues EU-Klimaschutzrecht Und Das Klima-Ziel Des Paris-Abkommens' [2021] Neue Zeitschrift für Verwaltungsrecht 1421, 1423.

intertemporal fundamental rights، والحماية العابرة للزمن للحريات safeguarding of liberties⁽¹⁾.

ويلاحظ أن الخطر المشار إليه آنفاً هو الذي كان يترتب على قانون تغير المناخ في نسخته الأصلية المطروحة على المحكمة: وذلك لأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تسهم في ظاهرة الاحترار العالمي بطريقة لا رجعة عنها، حيث تُحدد كمية إجمالية معينة من الانبعاثات مسموح بها من أجل إمكان تحقيق هدف سياسة المناخ المتمثلة في تقييد زيادة درجة الحرارة تحت درجتين مئويتين أو درجة ونصف إذا كان ذلك ممكناً. وقد استخلصت المحكمة هذه الميزانية للانبعثات الإجمالية من النتائج العلمية المتاحة، بما في ذلك تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ .Inter governmental Panel on Climate Change (IPCC)

واستناداً إلى التحليل السابق، يمكن القول إن المنطق الأساسي الذي تعتمد عليه المحكمة يتمثل فيما يلي: إن الواجب القانوني لألمانيا باستهداف الوصول إلى الحياد المناخي يستتبع ميزانية إجمالية من الانبعاثات المتبقية. ومن ثم، كلما زادت ألمانيا من استخدام حصتها من ميزانية الانبعاثات الإجمالية حتى عام ٢٠٣٠، فإن هذا يعني فرض قيود أكثر صرامة على حريات الأفراد بعد ٢٠٣٠، وذلك لإمكان تحقيق المتطلب الدستوري بحماية المناخ وكذلك تحقيق الحياد المناخي.

وبعبارة أخرى كلما سمحت الدولة باستخدام كميات أكبر من الانبعاثات حتى عام ٢٠٣٠، كلما زادت خطورة اضطراب الدولة للتدخل على نحو أسرع وأكثر قوة، في الفترة التالية على عام ٢٠٣٠ لفرض قيود على الحقوق الأساسية، وذلك من أجل أن

(1) BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 183: 'eingriffsuhnliche Vorwirkung' and 'intertemporale Freiheitsicherung'.

تكون قادرة على تحقيق الحياد المناخي. وهذا التوقع ليس فقط مجرد نتيجة واقعية، ولكن أيضاً له آثار قانونية، حيث ستجد الدولة نفسها مضطرة- بل ويقع عليها واجب بذلك- لتقييد الحقوق الأساسية، وذلك لأن وزن هذه الحقوق سيكون أقل مقارنة بواجب الدولة بالتدخل لحماية المناخ، بل إن وزن هذه الحقوق سيقبل بالتدرج مع ازدياد وتيرة تغير المناخ⁽¹⁾.

وبناءً على ما سبق، قررت المحكمة أنه: "في ظل ظروف معينة، يتطلب الدستور حماية الحريات الدستورية عبر الزمن، وأن يتم توزيع إمكانية حماية هذه الحقوق على نحو منصف"⁽²⁾. وبعبارة أخرى، فإن الخطورة الناجمة عن كميات الانبعاثات المسموح بها في الوقت الحاضر على الممارسة المستقبلية للحقوق الأساسية- يجب أن تكون مبررة بواسطة المشرع في الوقت الحاضر عن طريق اتخاذ إجراءات احتياطية كافية لضمان أن الحقوق الأساسية ستبقى متمتعة بالحماية أيضاً في المستقبل، وليس فقط في الوقت الحاضر". ومعنى ذلك أنه يوجد واجب دستوري ليس فقط يتعلق بتحقيق الحياد المناخي، ولكن أيضاً بالتحول المتدرج زمنياً بطريقة ملائمة لتحقيق هذا الهدف.

- (1) "The state would be increasingly entitled to curb fundamental rights, because their legal weight, when balanced against the duty to protect the climate, decreases more and more as climate change progresses.", BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 118-120, 185.
- (2) "Under certain conditions the constitution requires protecting constitutional freedoms over time and to distribute equitably the possibility to exercise such freedoms", BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 183..

ولبيان هذه الجزئية، نوضح أن المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية أجرت تحليلاً أو اختباراً للتناسب^(١)، غير أن المحكمة لم تحدد ما هي المصلحة العامة المستهدفة تحقيقها، والتي تشكل مبرراً مسوغاً للتغول على الحقوق الأساسية.

وإن كان ليس من العسير استخلاص هذه المصلحة من سياق الدعوى، حيث يمكن القول إن هذه المصلحة هي مصلحة الأجيال الحالية في استهلاك الوقود الأحفوري، وهذه المصلحة تم موازنتها في مواجهة مصلحة الأجيال المستقبلية في حجز نصيبهم من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري *the interest of future generations in having a share of GHG emission saved for them* ومن الواضح أن المحكمة قد فحصت هذه العلاقة من خلال مقارنة الميزانية *the budget approach*.

وتبعاً لذلك، فإن قانون تغير المناخ الألماني، في ضوء المادة (٢٠ - A) من الدستور الألماني- يلزم الدولة الألمانية بقيود (ارتفاع) درجة الحرارة المحددة استناداً

(١) يفترض مفهوم التناسب وجود عاملين أو أكثر من العوامل المتعارضة أو المتناقضة. ذلك، أنه لا معنى لوصف شيء ما بأنه متناسب بصورة مجردة *in the abstract*. فهذا الشيء يجب أن يكون متناسباً بالنسبة لشيء آخر. من ذلك، على سبيل المثال، أنه يمكن وصف ممارسة الدولة لسلطتها بأنها متناسبة أو غير متناسبة بالنسبة "للحق في الخصوصية" أو "الحق في المحاكمة العادلة". ومعنى ذلك أنه لا يمكن وصف هذه الممارسة للسلطة بأنها متناسبة أو غير متناسبة في ذاتها. ومن ثم، فإن قياس تناسب أحد الإجراءات الحكومية هو، في الحقيقة، تقييم للعلاقة بين عوامل متعارضة أو متناقضة. وقد قرر الفقه أن حدود رقابة التناسب في نطاق القانون الدستوري هي أن تكون الرقابة منطقية وعقلانية ومعقولة وعادلة وغير تحكومية وواقعية، وأن تتوافق مع الأصول والمبادئ والأسس التي يقوم عليها الدستور. (راجع - د. جورج شفيق ساري، رقابة التناسب بواسطة القاضي الدستوري، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة في بعض الأنظمة، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، العدد ٦٦، أغسطس ٢٠١٨، ص ١٥٦ وما بعدها).

إلى اتفاقية باريس⁽¹⁾، حيث يمكن حساب الميزانيات العالمية وتوزيعها على الدول بما فيها ألمانيا. وقد استخلصت المحكمة من هذا التحليل أن الطريقة التي اتبعت في تخطيط أو حساب ميزانيات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في ظل قانون حماية المناخ الألماني، يؤدي إلى استنفاد معظم كمية الانبعاثات المسموح بها لألمانيا بحلول عام ٢٠٣٠، بما يعنى عدم ترك إلا النذر اليسير من هذه الكمية لاستخدامها بعد عام ٢٠٣٠.⁽²⁾

وقد خلصت المحكمة من هذا التحليل- الذي يمنح الأجيال الحالية الكمية الأكبر من ميزانية الانبعاثات في مقابل كمية أقل للأجيال القادمة- إلى أن توزيع المزايا والأعباء بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية لا يتسق مع مبدأ التناسب⁽³⁾.

ومن مؤدى مبدأ التناسب أنه لا ينبغي السماح لجيل معين باستهلاك النصيب الأكبر من ميزانية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مع عدم تحميله إلا نصيباً صغيراً نسبياً من جهود تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إذا كان من شأن ذلك تحميل الأجيال اللاحقة بعبء كبير جداً في جهود التخفيض المذكورة بما يعرض حياتهم لخسائر فادحة في حريتهم، وهو ما وصفه الطاعنون بأنه توقف في حالات الطوارئ.

(1) ibid [246].

(2) "It follows from the principle of proportionality that one generation must not be allowed to consume large portions of the CO2 budget while bearing a relatively minor share of the reduction effort, if this would involve leaving subsequent generations with a drastic reduction burden and expose their lives to serious losses of freedom – something the complainants describe as an ‘emergency stop’", ibid [192].

(3) ibid [249].

وقد أضافت المحكمة بأن هناك نتيجة مهمة للتوزيع المحسن لكميات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهي أن اللجوء إلى إمكانات تخفيض هذه الكميات مبكراً من شأنه أن يوفر وقتاً للتحويلات الضرورية، ومن ثم يعطي فرصة للإفلات من ضغوط التطورات المستجدة⁽¹⁾.

من ذلك على سبيل المثال أنه إذا قرر المشرع، في مرحلة مبكرة، أن قطاع النقل لن يكون متاحاً له بدءاً من نقطة زمنية معينة إلا كميات صغيرة سنوياً من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن من شأن ذلك أن يوفر حوافز ويخلق ضغوطاً لتطوير وتبني أشكال جديدة من التكنولوجيا البديلة والبنية التحتية ذات الصلة.

وفي النهاية، خلصت المحكمة إلى إعلان أن نصوص قانون تغير المناخ المطعون عليها غير دستورية. ومن ثم، طلبت المحكمة من الدولة إدخال تحديثات على كميات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسموح بها بما يتسق مع متطلبات مبدأ التناسب. ويلاحظ أن المحكمة لم تشأ أن تقم نفسها في مسألة تحديد كمية الانبعاثات المسموح بها في كل مرحلة زمنية، وذلك على أساس أن هذه المسألة مما يخضع للتقدير السياسي *a matter of political discretion*. وإن كانت المحكمة قد أصرت، بصفة خاصة، على أنه وفقاً للمتطلب الأساسي، فإن المكونات الأساسية لقانون تغير المناخ يجب أن يتم إيضاحها أو بيانها بواسطة التشريع. وتبعاً لذلك، فإن تحديد كمية الانبعاثات المسموح بها يمكن أن يتم بواسطة البرلمان ذاته أو بواسطة تشريع لائحي يصدر من السلطة التنفيذية⁽²⁾.

(1) ibid [262]–[264].

(2) ibid [262]–[264].

وعليه، وفي ضوء ما انتهت إليه المحكمة من وجود خطر يمكن أن يتهدد الممارسة المستقبلية للحقوق الأساسية، في ظل الصورة المعروضة عليها لقانون تغير المناخ، فقد أوضحت أن الخطر الذي يمكن أن يتهدد الممارسة المستقبلية للحقوق الأساسية يجب أن يكون مسوِّعاً من المنظور الدستوري، وقد أوردت المحكمة قائمة للمتطلبات الدستورية التي يجب على المشرع أن يحققها من أجل تخفيف حدة هذا الخطر، وأن يمارس درجة كافية من التحوط: "من أجل ضمان أن القيود المحتملة فرضها على الحقوق الأساسية نتيجة إجراءات حماية المناخ بعد عام ٢٠٣٠ تتسق مع الدستور، فإن الدولة يجب عليها أن تتخذ إجراءات تحوطية في الوقت الحاضر، وأن تتبنى قواعد أكثر تحديداً تتعلق بالفترة بعد عام ٢٠٣٠"^(١).

وما انتهت إليه المحكمة في هذا الخصوص يعني من الناحية العملية أن الانتقال نحو الحياد المناخي يجب أن يتم وفق توقيتات ملائمة أو يجب توزيع إجراءات تحقيق هذه الغاية بطريقة ملائمة من الناحية الزمنية **the transition to climate neutrality must be initiated in good time**^(٢). ومن ثم، فإن إجراءات تخفيض الانبعاثات بالنسبة للفترة بعد ٢٠٣٠ يجب تحديدها بطريقة ملائمة وشفافة^(٣). ومن ثم، فإن هذه الإجراءات يجب أن تمكن المتأثرين بها من إعادة تصميم المنتجات

(1) "In order to ensure that the potential restrictions of fundamental rights caused by climate protection measures after 2030 are compatible with the constitution, the state must take precautions now and have more specific rules in place that address the period after 2030.", BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 244 et seq.

(2) BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 248.

(3) BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 252-253.

وسلوكلهم بطرلقة تتلاءم مع هدف الحلاد المناخل، وذلك فل التوقلئ المناسبل، كما أن هذه الإلرعات لبل أن تمكن من التلللطلل بعلل الملى^(١).

ومن ولاة نظر المللمة، فلن مقلرلة قانون تلرلر المناخ لتلللل مزلانللال تقللل اللنبلعائلال السنوللة لقلعائل مقلللة يعد ملانمأ، من اللل المبلأ، لتوفلر معلار إرشلالل فل هذا الللصول. ومع ذلك، فلن الطرلقة المقلللة اللل اللبلعائل قانون تلرلر المناخ لتلللل المسلر المتلبل بعد عام ٢٠٣٠ لئسل كافللة لتللللل المتلبللال اللسلورللة. وكلل ألى فل هذا الللصول، لبل أن لللل القانون فلرلال زملنة مقلللة، للل الللالها تبلل اللللللال أكلر لقة. ومن ثم، فلن فلرلة التلللطلل المقلللة بلللس سنوال. واللل تبلالها القانون بالنسلبة للفلرلة بعد ٢٠٣٠ - لئسل كافللة^(٢). وبالإلضافة إلى ذلك، فلن مزلانللال اللنبلعائلال السنوللة لبل تبللللها إما بواسطلة قانون صالر من البرلمان أو بواسطلة ألاة تشرلعللة بناءً على تفوللض من البرلمان، على أن للل هذا التلللل اسلنلأاً إلى معاللر معلنة^(٣).

واسلنلأاً إلى التلللل السابق، فلل اللللل المللمة إلى أن قانون تلرلر المناخ قل فشل فل تبلبللة المتلبللال اللسلورللة لتبلرلر الللر اللل للللل الللقوق الأساسية، بالللللل القاسل بعد عام ٢٠٣٠.

ولمكن من هذا العرض، القول بأن الإبلع القانونل الأهم فل اللل المللمة اللسلورللة الفللرالللة الألمانية المتلبلر بقانون تلرلر المناخ تللى فل قلال المللمة. علل

(1) BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 254.

(2) BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 256-258.

(3) "either in an Act of Parliament or delegated by it to a statutory instrument on the basis of specific criteria "BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, Para 259-263.

تقييمها لمدى توافر مبدأ التناسب بين حقوق الأجيال الحالية وحقوق الأجيال القادمة- بتوسيع نطاق الحقوق الخاضعة للتأثر بالتغير المناخي لتشمل تقريباً كل حقوق الحرية **freedom rights**، وإدخالها لمفهوم مدى إتاحة إمدادات الطاقة **availability of energy supply** إلى المجال المحمي لحقوق الحرية، وفحصها للظروف المستقبلية لممارسة هذه الحقوق مع تطوير مفهوم جديد وهو الأثر المقدم على الحاضر **advance effect on the present**. حيث خلصت المحكمة من تطبيق مفهوم الأثر المقدم إلى القول بأن الدولة قد انتهكت بالفعل "حقوق الحرية" من خلال سماحها بنصيب كبير على نحو غير متناسب لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري للاستخدام من جانب الأجيال الحالية بدلاً من ادخارها للاستخدام من جانب الأجيال المستقبلية.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن مبدأ التناسب سالف الذكر، وإن كان لم يرد ذكره في القانون الأساسي الألماني (الدستور الألماني). ومع ذلك، فإن التناسب قد تم قبوله، بالإجماع باعتباره أحد المبادئ الدستورية غير المكتوبة⁽¹⁾، الملزمة لكل من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويعد مبدأ التناسب ملزماً لهذه السلطات جزئياً لذاته، وجزئياً باعتباره مستمداً من المبادئ الدستورية الصريحة الأخرى، وفي هذا الصدد تقول المحكمة الدستورية الألمانية: "إن القانون الدستوري لا يتكون فقط من مجرد الجمل المحددة الواردة في الدستور المكتوب، ولكن أيضاً- وبذات الدرجة- من مبادئ عامة معينة وأفكار رائدة لم تتم صياغتها من جانب واضع الدستور باعتبارها قواعد قانونية صريحة، لأن هذه الأفكار شكلت الصورة العامة السابقة على وضع الدستور..."⁽²⁾.

(1) The BVerfGE did so expressly in E 23s 127 (133).

(2) BVerfGE 2s 380.

وبالإضافة إلى ذلك، ذهبت المحكمة الدستورية الألمانية، في حكم تال لها، إلى أن مبدأ التناسب كان نتيجة لمبدأ حكم القانون *the rule of law*، كما أنه مستمد، بصفة أساسية، من طبيعة الحقوق الأساسية- التي باعتبارها تعبيراً عن حاجة الفرد للحرية في مواجهة سلطة الدولة- يمكن تقييدها فقط إلى الحد الذي يكون لا غنى عنه من أجل حماية المصلحة العامة⁽¹⁾.

(1) BVerfGE 19s 342 (348-349).

الخاتمة

تناول هذا البحث بالتحليل لقضاء المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية بجلسة ٢٤ مارس ٢٠٢١ في الشكاوى الدستورية المرفوعة أمامها طعناً في دستورية قانون تغير المناخ الصادر عام ٢٠١٩، والذي انتهت فيه إلى القضاء بعدم دستوريته جزئياً.

وتتمثل أهمية هذا القضاء فيما عكسه من حس قضائي تزين بأسمى مفاهيم العدالة عند وزنه لمدى إخلال ما تضمنه التشريع بالحقوق الأساسية، وذلك لما كشف عنه من توسع وعمق في التحليل لأثر هذا القانون على هذه الحقوق، والنظرة الموسعة لمفاهيم العدالة في الحماية الدستورية للحقوق، حيث مد القاضي الدستوري بصره ليدخل في تقديره حقوق الأجيال القادمة، بحيث لا تُظلم أو تُبخس في مستحقاتها، إذا ما قورنت بما حصلت عليه الأجيال الحالية من حقوق. متخذاً في ذلك من مبدأ التناسب معياراً له في تقديره لهذه المعادلة، وحلاً لهذه المعضلة.

حيث نجد القاضي الدستوري الألماني في هذا الحكم- وقد وجد التشريع سالف الذكر- المعروض عليه- يحدد خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بمستويات عام ٢٠١٩، بحيث لا توجد خطة محددة لكيفية استمرار ألمانيا في خفض الانبعاثات بعد عام ٢٠٣٠، حيث تركت خطة خفض الانبعاثات بعد عام ٢٠٣٠ مفتوحة- يقرر أن هذا التشريع غير دستوري جزئياً، على الرغم مما جاء بأسباب الحكم من أنه لا يوجد ثمة انتهاك سواء للواجب الدستوري الملحق على عاتق الدولة بحماية البيئة، أم لواجب الحماية الإيجابية للحقوق الأساسية للأجيال الحالية، حيث ارتأى القاضي الدستوري أن المخالفة تكمن في إخلال التشريع –

بنتظيمه بصورته سألقة الذكر- بمبدأ التناسب بين حقوق الأجيال الحالية وحقوق الأجيال القادمة، حيث أن الطريقة التي اتبعت في تخطيط أو حساب ميزانيات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في ظل قانون حماية المناخ الألماني، يؤدي إلى استفاد معظم كمية الانبعاثات المسموح بها لألمانيا بحلول عام ٢٠٣٠، بما يعني عدم ترك إلا النذر اليسير من هذه الكمية لاستخدامها بعد عام ٢٠٣٠، وهو ما يمنح الأجيال الحالية الكمية الأكبر من ميزانية الانبعاثات في مقابل كمية أقل للأجيال القادمة، بما من شأنه أن يجعل توزيع المزايا والأعباء بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية لا يتسق مع مبدأ التناسب، ويظهر الإخلال بهذا المبدأ من خلال أن التشريع بصورته التنظيمية الحالية يؤدي إلى السماح لجيل معين (الجيل الحالي) باستهلاك النصيب الأكبر من ميزانية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مع عدم تحميله إلا نصيباً صغيراً نسبياً من جهود تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن شأن ذلك تحميل الأجيال اللاحقة بعبء كبير جداً في جهود التخفيض المذكورة بما يعرض حياتهم لخسائر فادحة في حريتهم، بما يفرض على حقوقهم الأساسية من قيود أكثر صرامة وأكثر قسوة، وهو ما يحرهم من الاستفادة من الوقود الأحفوري بذات القدر الذي استفاد منه الجيل الحالي. وتبرز قوة وإبداعية ذلك القضاء، في تأسيسه لقضائه بعدم الدستورية على أساس الإخلال بمبدأ التناسب، من ناحيتين:

أما الأولى، فهي تطبيقه وقبوله- بالإجماع- لمبدأ التناسب كمبدأ ذي قيمة دستورية، على الرغم من عدم ذكره في القانون الأساسي الألماني (الدستور الألماني)، باعتباره أحد المبادئ الدستورية غير المكتوبة، الملزمة لكل من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث جاء بقضاء المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية "إن القانون الدستوري لا يتكون فقط من مجرد الجمل المحددة الواردة في الدستور المكتوب، ولكن أيضاً- وبذات الدرجة- من مبادئ عامة معينة وأفكار رائدة لم تتم

صياغتها من جانب واضع الدستور باعتبارها قواعد قانونية صريحة، لأن هذه الأفكار شكلت الصورة العامة السابقة على وضع الدستور... " ، وهو في هذا المعنى كأنه يشير إلى أن هذا المبدأ يدخل في زمرة المبادئ المسماة فوق الدستورية، والتي تنبع من الضمير الإنساني، وتشكل مبادئ العدالة وقواعد القانون الطبيعي.

وأما الناحية الثانية، فهي طريقته التي أجرى بها الموازنة عند تطبيقه لمبدأ التناسب، والعناصر التي اختبرها للتحقق من توافر التناسب من عدمه، والتي كشفت عن جدة في الفكر، ذلك أن مبدأ التناسب – كلاسيكياً- يتم استخدامه في تقدير مدى الملائمة أو المعقولية بين الحرية والإجراء المقيد لها، أو بمعنى آخر بين أمرين متضادين متزامنين في التطبيق، أو احتمالية التطبيق عند تحقق واقعة تقرر في خصوصها الإجراء، أما التطبيق الوارد بقضاء المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية لمبدأ التناسب هنا، فيوازن بين حقوق جيلين، جيل آني، وجيل مستقبلي، وهما في الحقيقة ليسا ضدّين، وإنما الغاية الحقيقية هنا في التحقق من تناسب توزيع الأعباء عليهما، الأمر الذي يكشف هنا عن أن حقيقة غاية التحقق من توافر مبدأ التناسب، إنما هو التأكد من عدم الإخلال بمبدأ أعم وأشمل، ألا وهو مبدأ المساواة، والذي يحظى بمكانة خاصة بين المبادئ الدستورية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- د/ أحمد كامل خليل أحمد: دعاوى المصلحة العامة في مجال حماية البيئة، دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١.
- د/أحمد عيسى أبو الغيط جوهر: الدعوى الدستورية الفردية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢.
- د/ جورج شفيق ساري: رقابة التناسب بواسطة القاضي الدستوري، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة في بعض الأنظمة، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، العدد ٦٦، أغسطس ٢٠١٨.
- د/ محمد إبراهيم إبراهيم عوضين الأدهم: الحماية الدستورية لحقوق الأجيال القادمة، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢.
- د/ مصطفى صلاح الدين عبد السميع هلال: واجب الدولة في حماية السكنية العامة ومكافحة التلوث الضوضائي، دراسة تحليلية مقارنة بين القانون المصري والقانون الفرنسي، بحث منشور بمجلة الدراسات القانونية، مجلس النواب، مملكة البحرين، العدد الرابع، ٢٠٢١.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1- Articles

- 1- Gerd Winter, The Intergenerational Effect of Fundamental Rights: A Contribution of the German Federal Constitutional Court to Climate Protection, *Journal of Environmental Law*, 2022, 34, 209–221.
- 2- Stefan Theil, Cautious scrutiny: The Federal Climate Change Act case in the German Constitutional Court, *The Modern Law Review* published by John Wiley & Sons Ltd on behalf of Modern Law Review Limited. (2022) 0(0)MLR1–13.
- 3- Petra Minnerop, The ‘Advance Interference-Like Effect’ of Climate Targets: Fundamental Rights, Intergenerational Equity and the German Federal Constitutional Court, *Journal of Environmental Law*, 2022, 34, 135–162.
- 4- Pittel, Karen The Inter temporal Distribution of Climate Policy Burdens and the Decision of the German Constitutional Court, *CESifo Forum*, ISSN 2190-717X, ifo Institut - Leibniz-Institut für Wirtschaftsforschung an der Universität München, München, Vol. 22, Iss. 05, pp. 15-19.

- 5- Gollier, C. (2021), “The Cost-Efficiency Carbon Pricing Puzzle”, CEPR Discussion Paper 15919.
- 6- Weitzman, M. L. (2011), “Fat-Tailed Uncertainty in the Economics of Catastrophic Climate Change”, Review of Environmental Economics and Policy 5, 275–292.
- 7- Nordhaus, W. (2019), “Climate Change: The Ultimate Challenge for Economics”, American Economic Review 109, 1991–2014.

2- Bundesverfassungsgericht, Order of 24 March 2021
(Neubauer v. Germany)

- 1- BVerfG 24 March 2021, 1 BvR 2656/18, 1 BvR 78/20, 1 BvR 96/20, 1 BvR 288/20 (‘the BVerfG judgment’). The Court published an English translation of most of the reasons, see https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Entscheidungen/EN/2021/03/rs20210324_1bvr265618en.html, accessed 22 September 2021.
- 2- Art. 93(1) no. 4a and b GG. ‘GG’ denotes articles of the German Constitution - ‘Grundgesetz’, current version and official reference at: <https://www.gesetze-im-internet.de/gg/BJNR000010949.html> accessed 23 March

2022.

3- BVerfG, order of 24 March 2021, -1 BvR 2656/18 and others,

http://www.bverfg.de/e/rs20210324_1bvr265618.html.

accessed 23 March 2022. The decision is formally an order and not a judgement, because there was no oral hearing, § 25 BVerfGG.

4- BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, Para 97-107.

1. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, Para 109.

2. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, Para 112.

3. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, Para 113-114.

4. BVerfG 8 August 1978, 2 BvL 8/77, BVerfGE 49, 89, 141–42.

5. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 198.

6. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 185.

20 |

7. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 183: 'eingriffsuhnliche Vorwirkung' and 'intertemporale Freiheitssicherung'.
8. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 118-120, 185.
9. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 183..
10. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 244 et seq.
11. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 248.
12. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 252-253.
13. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 254.
14. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 256-258.
15. BVerfG, 24.03.2021, 1 BvR 2656/18 and others, para 259-263.
16. The BVerfGE did so expressly in E 23s 127 (133).
17. BVerfGE 2s 380.
18. BVerfGE 19s 342 (348-349).